قله حقيقة في الاستعمال ايضا وهو ما حتاره بن عبد السلام ناسب
تعقيبها بالحمد اي يجعله محمدا وانما قدمنا لان كلا من البسملة والحمدلة
جملة مستقلة غير ان مضمون الحمدلة متوقف على مضمون البسملة من حيث
ان الاشياء متوقفة على الاستعانة وطلب المعونة من الله تعالى ما شاء كان
وان لم اشأ وما شئت وان لم يشأ لم يكن وكلام ابن العربي يفهم ان البسملة
والحمدلة جملة واحدة قال لان الله تعالى لا يحمد الا باسمائه الحسنى ولا ينبغي
ان يتكلف في تقدير محذوف لا لضرورة ولا ضرورة هنا قال واما منع
النحاة على المصدر مؤخرا فيحكم عندي كما في الكشوحات قال ابن عبد
الحق ظرسياتي في الاقرأ فقط فلا ينافي هنا واشتهر نقله مطلقا
اي في الاقرأ وغيره حتى جعلوه مانعا للتعارض الحمد ينافي لان كيداء
فيهما واحد على كلامه فيكون تقديم كلام مثلا في فاتحة الكتاب لغاء
والحاصل باسم الله الرحمن الرحيم نحمد الله فيكون ثناء بالبسملة فقط واما
الحمد فغير منظور اليه كقولك المر لزيد بالكرم فقد حصل قصور في معنى
الجملة والبسملة على كلامه مع ان ثناء بالبسملة مقصود لذاته والجملة كذلك وهذا
ياخذ من كلام ابن هرون في تطبيلاوي الكبير في شرح البهجة بان المقصد بالذات
الى نفس الجملة الا حي متعلقه من كونه اسما او غيره اي صفة وسعد كما في الامير
ايضا ما نقل من صلاته صلى الله عليه وسلم وتخلفا بعده بالفاتحة قال
انس ولم اسمعهم يبسملون لكلامه لا يخفى على ذي مروءة ان البسملة ليست
من الفاتحة وشيخ شيخي قد جزم انها من الفاتحة على مناسبة كلامه وايده
بما شفعته من كلام المحقق انها مكتوبة من الفاتحة ومعلوم انه خلاف مذهب
الامام مالك رضي الله عنه مع ان شيخ الحمد وي قرر للشيخ الامير ان شيخ الحمدوني
مالكي قال ويؤيده انه انه لسي لكن رؤيته في ديوانه ما يقتضي
اجتهاده وهو نسبوفي الى ابن حزم واني لستاهن يقول قال ابن حزم
لا ولا غيره قال لي قال نصر بكتاب ذلك على
او يقول كرسول او اجمع لخلاف على ما قوله ذاك حكى

لا احد ينكر

وعهد وي نقل عن شيخ شيخنا وفي افاده الامير اقول وعليه فالحمد لكما شفعته
المذكورة مما سعى نفوس كما لكيف على طريقة الامام بخلاف ما في لكن كونها
من الفاتحة لا يلزم انها مع الجملة جملة واحدة لما يلزم على رايه انه حقق الجملة
عن الجملة وانه لا يمكن تعليق غير المقرأ به على ضد المقرأ به اي بالحمد قياسا
على ما قيل في سورتي الخر الفيل والايلاف فانهم عدوا الايلاف فهم بقوله تعالى
ما كوله ثم انه يلزم عليه ان يقدر الجملة في غير الفاتحة اي وغير الانعام
والكهف وسبا واما المعارض فقد اجابوا عنه باجوبة من جملتها ان
الابتداء حقيقي في الجملة بالبسملة وعليه يحمل حديثها واضافي في الجملة
بالحمدلة وعليه يحمل حديثها وضالك اوجه اخر منعنا منها خوف الاطالة
قال امير بزيادة وتقدير اذا كان المسند اليه الخ اي كالحمد فانه مصدر
مسند لمحمد وقوله واد خلت عليه ال اي لقصد الاستغراق او الجنس
او العهد كما في الاشموني وغيره وانما جعل مسند خبرا لانه متعلقا بالمصدر
والخبر محذوف مثلا لان ثناء لله في الحمدولة ان يجعل متعلقا بمحذوف جزءا من
المصدر كما في الاطول ومقتضى هذا انه لو لم يعمل الحي لرفع وقيل الحمد لله
بالنصب لانتفت الحملية لان الحمد وام وهو ما صرح به الرضي في باب
المبتدا لان بقاء النصب صريح في ملاحظة المفعول وتقديره وهو
يدل على التجدد فلا استفاد الحمد وام الا بالمعمولة الحي الرفع ولا يكفي في افادته
وجوب حذف العامل مع النصب وان صرح به الرضي في باب المصدر
فتكون كلام الرضي متنافي لكن في الحصباني وعلى شيخنا العدوي صرح به
في باب المبتدا على حالة جواز حذف العامل ليوافق كلامه في باب المصدر
لكن الاوجه ابقاء على اطلاقه كما يقتضيه تعليل ما سبق اي لانه
قال لان بقاء النصب صريح في ملاحظة الخ وايضا على كل هون قيل
الجملة الفعلية سوكان من واجب الحذف او جايزه قد برح يرد ان الاسمية
ضا خبرها ظرف متعلق اما بفعل واما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقرينة
علة في الظرف فيكون في حكم الفعل والاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد